

المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

أوسلو، ٢٦-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف وفقاً لأحكام المادة ٥

طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

موجز

مقدم من تشاد

- ١- لم تكنشف حكومة تشاد إلا في عام ١٩٨٧، بعد انسحاب القوات الليبية من شمال تشاد، في مناطق بوركو إندي تيبستي، المنطقة المعروفة تحت مسمى شريط أوزو الذي كانت ليبيا تطالب به، مدى التلوث بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في هذه المنطقة التي تغطي حوالي ربع البلد والذي أتى لينضاف إلى تلوث أقدم يطال بدرجات متفاوتة جميع أنحاء الإقليم الوطني.
- ٢- وفي الفترة بين ١٩٩٩ و ٢٠٠١، أجرت المنظمة غير الحكومية، المنظمة الدولية للمعوقين، ومركز أعمال المسح دراسة استقصائية عن الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لوجود الألغام الأرضية. وبالنظر إلى الضغوط المرتبطة بانعدام الأمن في الشمال، تعذر إجراء الدراسة في مقاطعة تيبستي التي تعتبر إحدى المقاطعات الأكثر تضرراً من التلوث بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. وكانت هذه الدراسة الاستقصائية أداة ممتازة لإجراء تقييم أولي لكنها أظهرت محدوديتها فيما يتعلق بالمعرفة الدقيقة لمواقع المناطق المتضررة وما يحيط بها. وتحقيقاً لهذه الغاية، شرعت المفوضية العليا لإزالة الألغام في عمليات مسح تقنية لتحديد أدق لمستوى التلوث من أجل تكملة البيانات التي جمعت خلال الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية.
- ٣- وفي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، أجرت تشاد مسحاً تقنياً في جميع أنحاء البلد، باستثناء مقاطعة شاري الأوسط والجزء الشمالي من تيبستي. وبالإضافة إلى تيبستي، تؤكد النتائج أن المقاطعتين الأخريين الأكثر تضرراً هما إندي وبوركو. ففي تيبستي، هناك ٣٦ منطقة، وفي بوركو ٢٤ منطقة، وفي إندي ٤ مناطق. وتشير نتائج المسح التقني للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ إلى أن المناطق الخطرة تغطي مساحة مجموعها ١٤٣ ٢٣١ ٦١ متراً مربعاً.



٤- وفي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، نفذ ائتلاف يضم المنظمة الدولية للمعوقين والفريق الاستشاري المعني بالألغام مشروع تقديم الدعم لقطاع إزالة الألغام في تشاد (PADEMIN)، الممول من الاتحاد الأوروبي. وأتاح هذا المشروع لتشاد نشر أفرقة في مناطق الجنوب (شاري الأوسط) والشمال (بوركو وتيبستي) لإجراء عمليات مسح تقني وغير تقني، وتسيير بعثات للتوعية بالمخاطر، وتنفيذ عمليات إزالة الألغام والتطهير، وكذا لتقديم دعم للمفوضية العليا لإزالة الألغام.

٥- وخلال فترة مشروع تقديم الدعم لقطاع إزالة الألغام في تشاد، سلم الفريق الاستشاري المعني بالألغام ١٥ منطقة، ٨ في بوركو، و٥ في تيبستي، وواحدة في وادي فيرا، وواحدة في شاري الأوسط تصل مساحتها الإجمالية إلى ١١٦٦ ٣٦٩ متراً مربعاً. ومن بين هذه المناطق الخمس عشرة، أعيد تصنيف ٦ وتقليص مساحة اثنتين وتسليم واحدة من دون تحديد للأشطة. وخلال هذه العمليات، اكتشفت ودمرت ٧ ألغام مضادة للأفراد و٢٧٦ جهازاً متفجراً آخر.

٦- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أطلق مشروع تقديم الدعم لإزالة الألغام والتنمية والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة من سكان شمال وغرب تشاد (PRODECO). وينفذ هذا المشروع ائتلاف من المنظمات غير الحكومية الدولية يضم المنظمة الدولية للمعوقين (قيادة)، والفريق الاستشاري المعني بالألغام، وفرع رابطة الاتحاد السويسري لإزالة الألغام بفرنسا، ومنظمة غير حكومية وطنية تشادية، ومنظمة الإغاثة الكاثوليكية والتنمية (SECADEV). ويتمثل الهدف المحدد للمشروع في تقديم الدعم لإزالة الألغام والحماية الاجتماعية والتنمية لفئات الضعيفة من سكان شمال وغرب تشاد. وعن طريق هذا المشروع، تنشر تشاد أفرقة في تيبستي وإنيدي الغربية وبوركو ومنطقة البحيرة.

٧- ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وفي إطار مشروع تقديم الدعم لإزالة الألغام والتنمية والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة من سكان شمال وغرب تشاد أيضاً، يستفيد قسم إدارة المعلومات في المفوضية العليا لإزالة الألغام من خدمات مستشار تقني أمكن بفضل الشروع في "تنظيف" قاعدة البيانات. ويعتقد أن العمل المنجز مكن من تحديد عدد موثوق من المناطق التي تعرف مخاطر الألغام، ١٣٧ منطقة، والقول إنه لا تزال هناك ٦٠ منطقة تحتاج إلى مسح إضافي. وتضم قاعدة البيانات في الوقت الراهن ١٣٧ منطقة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣ (١١٣ منطقة مشتبه في خطورتها عام ٢٠١٣). ويعزى الفارق بخاصة إلى إدراج نتائج عمليات المسح غير التقني التي أنجزت خلال مشروع تقديم الدعم لقطاع إزالة الألغام في تشاد وعمل التحديث الذي بدأ مع مشروع تقديم الدعم لإزالة الألغام والتنمية والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة من سكان شمال وغرب تشاد.

المناطق الخطرة المفتوحة

عدد المناطق المفتوحة حسب المنطقة		مساحة المناطق الخطرة المفتوحة حسب المنطقة	
متفجر من مخلفات الحرب	المجموع	لغم	متفجر من مخلفات الحرب
١٨	٥٧	٣٩	٢٥٤٢٣٣٤٣
١	١	١	٢٤١
٦	١٣	٧	١٦٥٢٤٧٥٤
			٢٦٣٧٠٢٩
			٢٢٧٨٦٣١٤
			٧٤٢٠٤
			١٦٤٥٠٠٥١

عدد المناطق المفتوحة حسب المنطقة			مساحة المناطق الخطرة المفتوحة حسب المنطقة			المنطقة
متفجر من مخلفات الحرب	لغم	المجموع	متفجر من مخلفات الحرب	لغم	المجموع	
٥		٨٧٢	٨٧٢			البحيرة
١٢	١١	٣١٣٩٧١٣	٣٠٩٤٦١٥	٤٥٠٩٨		شاري الأوسط
٦	٦	٥٩٣	٥٩٣			سلامات
٥	٥	٦٠٠٥	٦٠٠٥			سيلا
٩٤	٥	٧٢٧٢٩٩١٥	٣٤٠٧٧	٧٢٦٩٥٨٣٨		تبيستي
١	١	٦٦٢	٦٦٢			وادي فيرا
١٩٤	٥٧	١١٧٨٢٦٠٩٩	٥٨٤٨٠٥٧	١١١٩٧٨٠٤٢		المجموع

٨- وفي أفق ٢٠٢٠، يفترض أن تكون للمفوضية العليا لإزالة الألغام قاعدة بيانات قادرة على توفير معلومات موثوقة وتصبح بالتالي أداة لدعم اتخاذ القرارات التي تحتاجها لما يقوم به من تنسيق.

٩- وفي الجزء الشمالي من البلد، على طول الحدود بين تشاد وليبيا في زوار، أكدت المنظمة غير الحكومية، الفريق الاستشاري المعني بالألغام، خلال تنفيذ مشروع تقديم الدعم لقطاع إزالة الألغام في تشاد وجود حقل ألغام من نفس النوع الموجود في وادي دوم من حيث تشكيلته، أي خطوط مضادة للدبابات تحميها ألغام مضادة للأفراد. ولم يكن بالإمكان تعداد حقل الألغام هذا وخطوط الحماية أثناء المسح التقني. فمنافذ الوصول مغلقة بسبب وجود ألغام مزروعة بطريقة عشوائية.

١٠- وفيما يتعلق بالجزء الجنوبي من البلد، على طول الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى، يجب أن تخضع لمسح تقني في أقرب وقت ممكن من أجل التأكد من القضاء على مشكلة الألغام المضادة للأفراد. وستنفذ هذه العملية حسب توافر الأموال. وقد تم اكتشاف هذه المنطقة خلال مسح غير تقني أجرته المنظمة الدولية للمعوقين خلال تنفيذ مشروع تقديم الدعم لقطاع إزالة الألغام في تشاد. وتقع في ضواحي بلدية إكيا.

١١- ومنذ عام ٢٠١٤، أتاح مشروع تقديم الدعم لقطاع إزالة الألغام في تشاد وضع علامات دائمة في تبيستي، ولا سيما على طول طريق برداي - أوزو. وإضافة إلى ذلك، تخضع المواقع، التي جرت عمليات مسح تقني لها والتي تبين أو يشتبه كثيراً في وجود ألغام بها، بصورة منهجية إلى عملية وضع علامات تقليدية باستخدام شريط علامات وألواح عن الألغام باللغتين الفرنسية والعربية. وقد نفذت هذه التدابير بدعم من السكان المعرضين للخطر الذين يعيشون في الجوار.

١٢- وبلغت الموارد التي خصصت لدعم إحراز تقدم خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ ما قدره ٣٤٠ ٥٧٣ ٢٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. وبلغت المساهمة المالية الوطنية ٨٠٨٧ ٨٤٥ ٠٠٠ فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أي ١٣ ٥٩١ ١٠٠ دولار، وهو ما يمثل ٥٢ في المائة من مجموع ما خصص.

١٣- وبحوزة المفوضية العليا لإزالة الألغام أيضاً في الوقت الراهن ٦٩ خريطة ليبية لزراعة الألغام في المناطق الملوثة بها. وتتعلق هذه الخرائط أساساً بمنطقتي تبيستي وإنيدي. وإذا كان المشغلون

ملزمين بالعمل في المناطق التي تتعلق تلك الخرائط بها، فستترجم تلك البيانات الهامة لتزويد المشغلين بكل ما يلزم من معلومات لإنجاز العمل في ظل أعلى مستوى من السلامة.

١٤- وبعد مرور اثنين وعشرين عاماً على نهاية النزاع بين تشاد وليبيا، لا تزال الألغام المضادة للأفراد وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب تقتل وتشوه السكان المستقرين والبدو الرحل، ولا سيما في شمال البلاد، في مقاطعات بوركو وإيندي تيبستي، ولا تزال تشكل حاجزاً حقيقياً أمام تنمية هذه المنطقة. وتشكل الألغام عائقاً رئيسياً أمام الوصول إلى بنيات تحتية من مثل السكن، والطرق، والمراعي، ونقاط المياه، والمزارع المروية، والأراضي غير الزراعية وكذا أمام تطور السياحة واستكشاف المعادن.

١٥- ووفقاً لقاعدة بيانات نظام إدارة معلومات الإجراءات المتعلقة بالألغام الموجودة في المفوضية العليا لإزالة الألغام، بلغ عدد الضحايا ١٦٥ في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩ نتيجة حوادث الألغام أو المتفجرات من مخلفات الحرب.

١٦- وتقوم عمليات إزالة الألغام في تشاد على معايير وطنية لإزالة الألغام تتوافق مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وهي متوائمة مع وقائع البلد من حيث الجغرافيا والمعدات. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، جرى تحديث المعيار الوطني بشأن إجراءات تسليم الأراضي.

١٧- وفي عام ٢٠١٧، بعد إعادة هيكلة سعت إليها السلطات العليا في البلد، انتقل قوام موظفي المفوضية العليا لإزالة الألغام من ٧١٢ إلى ٣٢٠. وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، نص مرسوم على إعادة تنظيم المفوضية العليا لإزالة الألغام في ٤ اتجاهات: (١) العمليات والدعم اللوجستي التقني، و(٢) التخطيط ورصد المشاريع ومساعدة الضحايا، و(٣) الشؤون الإدارية والمالية وشؤون المعدات، و(٤) التدريب والموارد البشرية.

١٨- ولتشاد ٤ مراكز إقليمية ومركزان فرعيان. ولكل مركز إقليمي ١٧ موظفاً ولكل مركز فرعي ١٠ عملاء. وحتى الآن، للمفوضية العليا لإزالة الألغام ١٦٠ اختصاصياً لإزالة الألغام يعمل ٥٤ منهم بموجب عقود مبرمة مع مشغلي المنظمة الدولية للمعوقين والفريق الاستشاري المعني بالألغام.

١٩- وحتى عام ٢٠١٧، كانت للمفوضية العليا لإزالة الألغام قدرة تشغيلية قادرة على تنفيذ مشاريع في إطار البرنامج الوطني. بيد أن نقص التمويل أجبر الدولة التشادية على أن تضع في الاحتياط هذه القدرة للتركيز على إدارة وتنسيق البرنامج الوطني.

٢٠- ولا يزال هناك عدد من التحديات وهي تقف بصورة متكررة في وجه التطورات وأوجه التقدم التي على تشاد إحرازها، وهي على النحو التالي:

(أ) عدم كفاية الموارد المالية أمام حجم المشكلة؛

(ب) الأحوال الجوية السيئة لعدة أشهر من السنة؛

(ج) انعدام الأمن في شرق البلد ومناطقه الشمالية، ولا سيما تيبستي. وتواجه هذه المنطقة اضطرابات متفرقة تجلب إلى أتونها عمال المناجم والمهربين والجيش التشادي. وفي الوقت الراهن، باستثناء الشريط الممتد على طول الحدود مع ليبيا الذي لا يزال حتى الآن منطقة عسكرية، فإن المنطقة تحت السيطرة؛

- (د) الجغرافيا: تصعب ظروف العمل المساحة الهامة للبلد، وقلّة تطور قنوات الاتصال، وكذا موقع وجود المناطق الأكثر تلوثاً بالألغام في الأماكن التي تفتقر إلى طرق معبدة؛
- (هـ) تبين أن المعلومات المدرجة في قاعدة البيانات منقوصة ويصعب استعمالها؛
- (و) أثر سوء إدارة الموارد المالية والبشرية في المفوضية العليا لإزالة الألغام على أنشطة تعبئة الموارد وتخطيط العمليات؛

(ز) افتقرت الإجراءات المتعلقة بالألغام في تشاد إلى رؤية استراتيجية وإلى التخطيط التنفيذي والتنسيق والاتساق في عملها. وقد أدت هذه الحالة، على الصعيدين الوطني والدولي كليهما، إلى فقدان المصداقية وثقة الشركاء وإلى تراجع الدعم المالي.

٢١- ومنذ عام ٢٠١٤، تتلقى تشاد دعماً مالياً من الاتحاد الأوروبي، من خلال مشروع تقديم الدعم لقطاع إزالة الألغام في تشاد إلى غاية ٢٠١٦ ومشروع تقديم الدعم لإزالة الألغام والتنمية والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة من سكان شمال وغرب تشاد منذ عام ٢٠١٧. وتُنظر مساهمات مالية دولية من أجل تنفيذ المشاريع في الميدان وكذا الدعم المؤسسي. كما تنتظر مساهمات مالية وطنية لدفع تعويضات موظفي المفوضية العليا لإزالة الألغام وتكاليف تشغيلها.

٢٢- وكان هدف التمديد لفترة ست سنوات الذي منح لتشاد سابقاً هو تمكينها من إزالة الألغام وتطهير المناطق التي عددها عمليات المسح التقني وغير التقني، من أجل جمع بيانات قوية لتعزيز قاعدة البيانات الوطنية للمفوضية العليا لإزالة الألغام. ومن شأن الأعمال المنجزة على أرض الواقع خلال الفترة الحالية أن تتيح توضيحاً ملموساً لاحتياجات تشاد في مجال إزالة الألغام، والتطهير، وأيضاً في مجال عمليات المسح التقني وغير التقني. ويغطي التمديد الذي طلبته الحكومة فترة خمس سنوات حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥.

٢٣- وفيما يلي الأنشطة المقررة خلال فترة التمديد: في منطقة بوركو: مسح غير تقني، ومسح تقني، وإزالة الألغام من ٣٩ منطقة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢١؛ وفي منطقة كام: مسح غير تقني، ومسح تقني، وإزالة الألغام من منطقة واحدة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢١؛ وفي المنطقة إيندي: مسح غير تقني، ومسح تقني، وإزالة الألغام من ٧ مناطق في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٢٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤؛ وفي منطقة شاري الأوسط: مسح غير تقني، ومسح تقني، وإزالة الألغام من منطقة واحدة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢١؛ وفي منطقة تيبستي: مسح غير تقني، ومسح تقني، وإزالة الألغام من ٨٩ منطقة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، رهناً باستقرار الوضع الأمني.

٢٤- وفي الوقت الراهن، لا تعمل في تشاد إلا المنظمة الدولية للمعوقين والفريق الاستشاري المعني بالألغام، وليس هناك حتى الآن أي وضوح بشأن "تعزيزات" بمشغل ثالث يمكنه أن يزيد القدرات. وستكون فترات الأنشطة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ مشمولة بمشروع تقديم الدعم لإزالة الألغام والتنمية والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة من سكان شمال وغرب تشاد. وفيما

يتجاوز ذلك، من الضروري البحث عن تمويل ويلزم لذلك وضع استراتيجية للشراكة ولتعبئة الموارد.

٢٥- ويقدر المبلغ الإجمالي لطلب التمديد هذا، فيما يتعلق بعمليات إزالة الألغام وتطهيرها، وعمليات المسح غير التقنية والتقنية، وكذا الدعم المؤسسي وفي مجال بناء قدرات المفوضية العليا لإزالة الألغام، ٣٤ مليون دولار، أي بمتوسط ٦,٨ ملايين دولار في السنة. وستخصص المساهمة المالية لتشاد حصرياً لدفع مرتبات الموظفين وتكاليف تشغيل المفوضية العليا لإزالة الألغام، والتي يتوقع أن تصل إلى ٥٣٧ ٠٠٠ دولار سنوياً. ويصل ما ينبغي حشده من موارد إضافية من الجهات المانحة الدولية (وربما القطاع التجاري) ٣ ملايين دولار في السنة. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المقرر عقد اجتماعين من أجل الدعوة مع الجهات المانحة؛ أحدهما في ياوندي بالكاميرون، والآخر في الخرطوم بالسودان.

٢٦- وأهداف الخطة الاستراتيجية، ومن ثم مدة التمديد المطلوبة، واقعية شريطة أن تخصص الموارد المالية، بطريقة ثابتة، على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٧- وفيما يلي عوامل الخطر التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على تنفيذ الخطة: (أ) العوامل البشرية: تجديد الموظفين الرئيسيين للمفوضية العليا لإزالة الألغام؛ و(ب) نقص التمويل على الصعيدين الوطني والدولي، وما إلى ذلك، وانعدام الأمن والنزاعات.